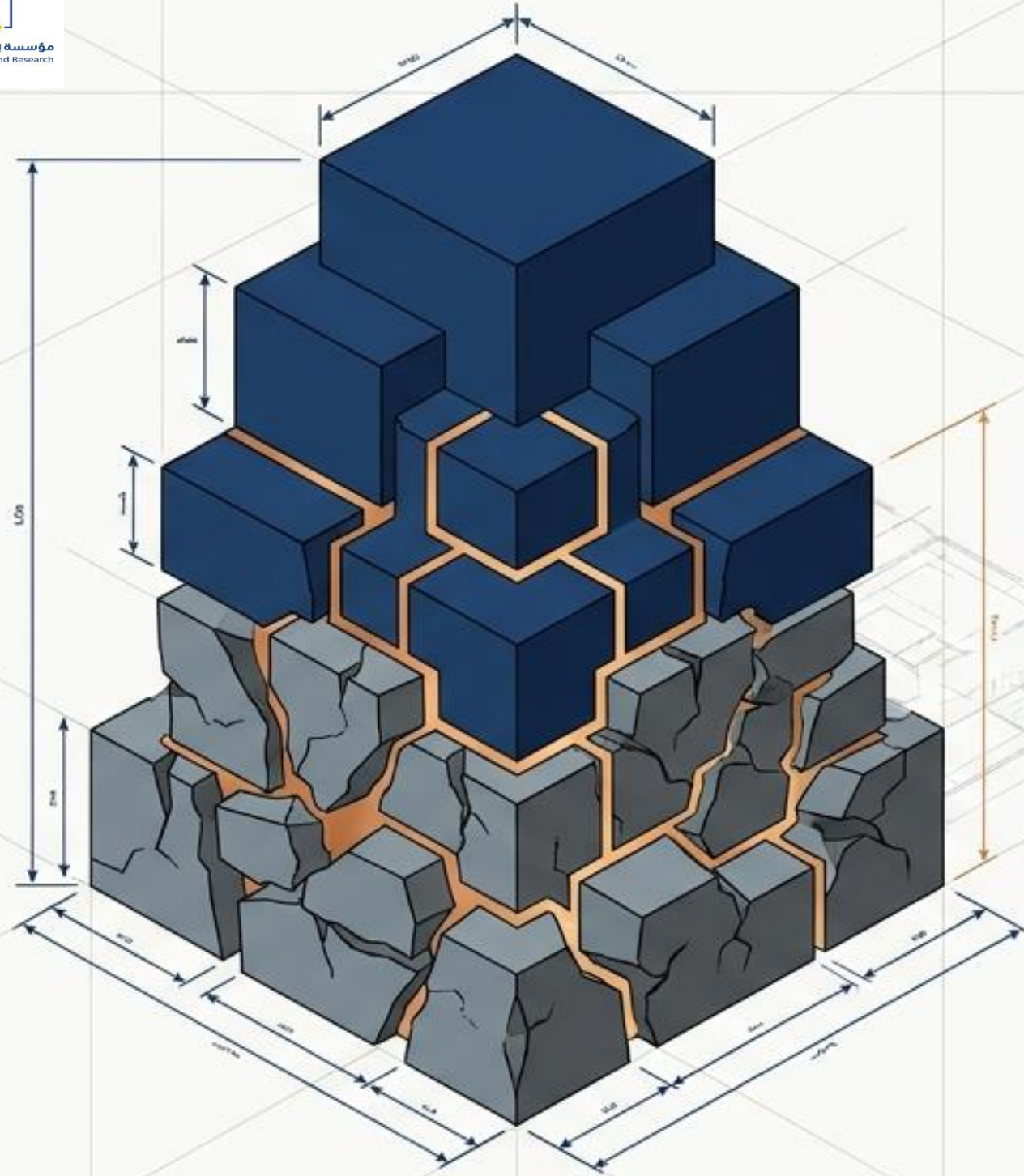


هندسة النزاهة: إعادة بناء الدولة

قراءة استراتيجية في الرؤية والإجراءات والمؤشرات لحكومة
علي فالح الزيدي



**الفساد ليس تجاوزاً
فردياً، بل بيئة
مؤسسية متشابكة
تدمج النفوذ السياسي
بالخلل الإداري.**

النهج السابق: ملاحقة النتائج والاكتفاء بالإجراءات القضائية اللاحقة.

التحول الاستراتيجي الجديد: تجفيف منابع، الوقاية الاستباقية، وإعادة ضبط العلاقة بين القرار السياسي والمؤسسة الإدارية.



مؤسسة إنكي للدراسات والبحوث
Enki Foundation for Studies and Research

النموذج الحديث (حكومة 2026)

إدارة مخاطر الفساد ومنع
النشوء

البيئة المؤسسية وقواعد
العمل

حجم الأصول المستردة
ومنع الهدر

الرقابة المسبقة، الإنذار
المبكر، والتحول الرقمي

النموذج التقليدي

إدارة نتائج الفساد ومعالجة
التجاوزات

الأفراد والمخالفات المحدودة

عدد القضايا المحالة للقضاء

الرقابة اللاحقة وردود
الأفعال

الهدف الأساسي

نطاق التركيز

مقياس النجاح

الآلية المعتمدة



مؤسسة إنكي للدراسات والبحوث
Enki Foundation for Studies and Research

الاستدامة المؤسسية

أولوية الوقاية

التحول نحو الرقابة المسبقة على الإنفاق،
سد الثغرات الإدارية، وبناء أنظمة إنذار
مبكر لتواكب العقود قبل إبرامها.

الأثر المالي الفعلي

الإدانة القضائية غير كافية؛ المعيار
الحقيقي للنجاح يكمن في تتبع
الأموال المهربة، ملاحقة الأصول،
واسترداد أموال الخزينة.

استعادة هيئة المؤسسة

إقصاء العرف السياسي المهيمن،
اعتماد المعايير المهنية الصارمة،
وحماية القرار الإداري من التدخلات
الخارجية غير الرسمية.



مؤسسة إنكي للدراسات والبحوث
Enki Foundation for Studies and Research





حصر العلاقات الرسمية (حماية السيادة)

قصر أطر التواصل مع
الجهات والبعثات
الأجنبية على القنوات
الدبلوماسية الرسمية
لمنع تمرير المصالح غير
المشروعة أو اختراق
القرار الوطني.



المعيارية المهنية

ربط التغييرات الادارية
الادارية بالكفاءة
وتعزيز دور الكوادر
المتخصصة داخل
الوزارات فقط



التدوير الوظيفي (تفكيك الشبكات)

سياسة منهجية لكسر
الاحتكار وتفكيك
شبكات المصالح
المتجذرة في المواقع
الحساسة.



مؤسسة إنكي للدراسات والبحوث
Enki Foundation for Studies and Research

200

مليون دولار

حجم النفوذ: قيمة
الرشوة المعروضة على
رئيس الوزراء شخصياً
مقابل طي ملفات
فساد نفطية كبرى.



200

مليون دولار

الهدر المحبط:
محاولات تلاعب واستيلاء
على المال العام عبر
صفقات وهمية تم
إحباطها مبكراً.



10 مليون دولار

31+ مليار دينار

السيولة المضبوطة:
عمليات ضبط نقد
مباشر في قطاع
النفط، مرفقة بأصول
عقارية وذهبية.



الأرقام لا تعكس مجرد اختلاسات فردية، بل تؤكد وجود سيولة هائلة تتحرك
لحماية وتمويل شبكات ظل عابرة للمؤسسات.



مؤسسة إنكي للدراسات والبحوث
Enki Foundation for Studies and Research

الفجوة المخفية: 13 مليار دينار عراقي تمثل هوامش التضخيم الوهمي

القيمة الحقيقية:
2 مليار دينار عراقي
(التكلفة الفعلية للمواد والتجهيزات)

القيمة التعاقدية:
15 مليار دينار عراقي
(ما تم صرفه واعتماده رسمياً)

نسبة تضخم تتجاوز 700% - دليل قطعي على أن مراكز الهدر الكبرى تتركز في هندسة العقود الحكومية وتوجيهها، وليس في الاختلاس المباشر من الصناديق.

المناعة ضد الضغوط

قدرة صانع القرار على الصمود أمام
الابتزاز وتأمين دعم القوى
السياسية لإجراءات مكافحة
الفساد.

شمولية الإجراءات (اللا-انتقائية)

تطبيق المعايير بمسطرة واحدة
على الجميع دون استثناءات،
لضمان عدم تحول الحملة
إلى أداة لتصفية الحسابات
السياسية.

الاستقلال الرقابي التام

تحسين هيئات النزاهة والرقابة
المالية من أي اشتراطات أو
محاصصات، لتعمل كأذرع
سيادية مطلقة.

تحويل الإجراءات المؤقتة إلى قواعد حاكمة ودائمة.
النتيجة: تعافي جسد الدولة، إرساء شفافية حقيقية، واستقطاب الاستثمار.

المسار الأخضر
(التحول المؤسسي)

استمرار الملاحظات الفردية وصدور أحكام قضائية دون معالجة الخلل البنيوي.
النتيجة: بقاء بيئة إنتاج الفساد نشطة وقادرة على التكيف.

المسار الرمادي
(الإصلاح الشكلي)

2026

خضوع الحملة لضغوط متراكمة تؤدي إلى إجهاض الزخم وتقليص المخرجات.
النتيجة: انتكاسة خطيرة وتكريس هيمنة قوى اللادولة.

المسار البرتقالي
(الاحتواء السياسي)



مؤسسة إنكي للدراسات والبحوث
Enki Foundation for Studies and Research

**الغاية القصوى من هذه المواجهة لا
تقف عند حدود استرداد مليارات الخزينة
المهدورة، بل تتجاوزها إلى المهمة الأكبر:
إعادة صياغة العلاقة بين المواطن
والدولة، واستعادة الثقة بكيانٍ قادرٍ
على حماية نفسه ومستقبل أجياله.**

نجاح حكومة 2026 يقاس بقدرتها على هندسة نظام مؤسسي يحارب
الفساد تلقائياً، جاعلاً منه استثناءً منبوذاً بدلاً من قاعدة حاکمة.